الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات

د. اسماعيل صبري مقلد *

من الامور التي أضحت فى حكم المستقرة أن ادارة الازمات الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بطبيعة أنماط السلوك الدولي المسيطرة ، وما اذا كانت هذه الانماط ترتكز فى أساسها على مفاهيم التناقض والصراع بما تدفع اليه تلقائيا وبالضرورة من تكثيف لحدة العنف فى المجابهات التي تنشب بين القوى الرئيسية الكائنة فى المجتمع الدولي ، أو كانت ترتكز من الناحية المقابلة على مفاهيم التعايش السلمي أو التنافسي التي ترفض التطرف فى الاحتكام الى العنف — ان لم تكن ترفض مبدأ العنف المسلح أصلا — كأداة لفض الازمات الدولية وتهدئة التناقضات التى تشكل القوى المحركة لها ، وتركز بدلا من ذلك على وسائل التسوية الدبلوماسية السلمية وعلى اعتبار أن ذلك هو بمنطق المخاطرة البديل الافضل ، ان لم يكن الحتمى ، ككارثة الحرب التى لم تعد تعنى فى ظروف الحرب النووية سوى الدمار الشامل والانتحار المتبادل لكافة أطرافها على اختلاف أنظمتهم وقناعاتهم المذهبية .. الخ .

ولقد حظيت دراسة الازمات الدولية فى العصر النووي بقسط وافر من اهتمامات المحللين السياسيين الذين انصبت تحليلاتهم حول الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه الازمات ، وطبيعة الضوابط التي يجب أن تحكم عملية تصعيدها حتى لا يكون فى تسييها وتداعى آثارها ومضاعفاتها مدعاة لفقدان السيطرة عليها وانفجارها بطريقة غير محسوبة وضد ارادة الاطراف المشاركة فيها ، ونوع الادوات التي يمكن لاطراف الازمة العمل من خلالها على تطويقها واحتوائها ، وكذلك المستويات المختلفة لهذه الازمات من حيث درجات الخطورة والتهديد النسبي وما يحتمل أن تتركه ذلك على مواقف أطرافها من ميل الى التطرف والاندفاع والتصلب ورفض التساوم ، أو الميل ، على العكس من ذلك ، الى التعقل وضبط النفس واظهار المرونة والرغبة فى المهادنة ، ثم هناك الجانب المتصل بعنصر المساومات الدبلوماسية ، مقرونا بوسائل الردع أو الضغط المتبادل ، الذي يظهر فى سياق كل مرحلة من مراحل تطور الازمة الدولية ويؤثر فى محصلة تسويتها النهائية بصورة أو أخرى ، وأخيرا وليس آخرا ، تبحث هذه التحليلات السياسية فى تأثير مواقف الاطراف الثالثة على مدى التحكم فى مجريات الازمة والسيطرة عليها بواسطة أطرافها الاصليين . (١)

وعلى سبيل المثال ، فان من أبرز الهيئات المهتمة بدراسة الازمات الدولية فى الولايات المتحدة : مركز الابحاث الخاص بتسوية الصراعات الدولية التابع لجامعة ميتشيجان Research on Conflict Solution وغيره من المراكز المتخصصة فى العديد من الجامعات ، بالاضافة الى مؤسسة راند ، ومعهد هدسون ، ومجموعات البحث التابعة لكل من البنتاجون ووزارة الخارجية الامريكية ، ومجلس الامن القومي الامريكي ، وبخاصة اللجنة المنبثقة عنه والمعروفة باسم Washington Special ActionGroup وتقوم هذه الهيئات بتحليل خصائص ومقومات العديد من الازمات الدولية ، القائمة والمحتملة ، وحصر كل منها فى مختلف أبعادها الاستراتيجية والسياسية والنفسية ، ومحاولة التعرف على مضاعفاتها القريبة والبعيدة على المصالح الامنية الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها ، ثم اقتراح نماذج من

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة أسيوط .

القرارات البديلة Alternative Decisions التي يمكن للرئيس الامريكي وأجهزته المعاونة أن يفاضلوا من بينها في ظروف الازمات الدولية الحقيقية التي تقع ، وتكون الولايات المتحدة طرفا فاعلا ومهما فيها(٢) . وقد حدث ذلك بالفعل في عدد من الازمات الدولية التي نشبت في السنوات الاخيرة ومنها : القرار الخاص بالتدخل الامريكي العسكري في كمبوديا في ابريل سنة ١٩٧٠ ، والقراران اللذان اتخذا في مواجهة كل من أزمتي الاردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، والحرب الهندية الباكستانية في ديسمبر ١٩٧١ .

وثمة حقيقة مبدئية يجدر التنويه بها ، وهي أن ادارة الازمات الدولية قد اختلف جذريا من حيث الطبيعة والاسلوب في مرحلة الانفراج والوفاق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة فالتغيرات الاساسية التي تناولت مضمون العلاقات الدولية في كل جانب من جوانبها السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والعسكرية بل وحتى المذهبية ، بفعل عوامل ومتغيرات عديدة أعظمها تأثيرا وبلا منازع المتغير التكنولوجي ، هي التي بلورت سياسات الوفاق الدولي في ابعادها ومستوياتها الراهنة ، وهي التي غيرت بدورها من تصور التكتلات والقوى النووية الكبرى للتحديات التي خلقتها الازمات الدولية التي تنور بينها من وقت لآخر ، ومن ثم فقد اختلفت المنطلقات التي يتم من خلالها التعامل مع هذه الازمات ، وعلى النحو الذي سنبينه بدرجة أكبر من التفصيل والتحديد في سياق هذا التحليل .

أولا — في تعريف الازمة الدولية عموما

هناك عدة تعريفات للازمة الدولية منها تعريف بريسكا Triska الذي يصفها بأنها التكثيف الشديد لطاقات الاخلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي (٣) . وفي رأي كينيث بولدنج Boulding فان الازمة الدولية هي بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين(٤) وتبعا لوينر Wiener وهيرمان كاهن فان الازمة الدولية تشتمل على قدر ضخم من النزاع الدولي ، القائم أو المحتمل ، والذي قد يتبلق الى الواقع في صورة غير مألوفة ، أو على مستوى أعلى من الخطورة المفاجئة وغير المتوقعة(٥) . ويعتبر تعريف أوران يونج Young من اشمل هذه التعريفات اذ ينظر الى الازمة الدولية على أنها مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة وبالشكل الذي يضاعف من التأثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تفاعل داخل مجموعة الانظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه Subsystems وذلك على نحو غير طبيعي وبما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأي درجة من درجات العنف (٦) .

ويلاحظ مما سبق أن الكثير من تعريفات الازمة الدولية يربط بينها وبين النظام السياسي الدولي القائم ، ممن الامور المتفق عليها أن النظام الدولي لا يخرج في تصميم تكوينه عن كونه مجموعة من الاطراف الفاعلة Actors (سواء كانت على شكل دول أو منظمات دولية) التي تتعامل مع بعضها في نطاق أنماط سلوكية مستقرة ومتعارف عليها ومن خلال كيانات ومؤسسات تنظيمية أقامتها بمحض ارادتها لتحقيق هذا الغرض .

وفي داخل كل نظام دولي توجد مجموعة من المتغيرات الاستراتيجية أو المتغيرات الحرجة كما يطلق عليها Cuitical Variables التي يتعين الابقاء على تفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة ضمن أطار معين كمطلب أساسي لاحباط نزعات الاخلال أو عدم الاستقرار ، وهي النزعات التي قد يؤدي فقدان المقدرة على احتوائها أو تطويعها بما يضمن استمرار التوازن بين مختلف مكونات النظام الدولي القائم ، الى انهياره في النهاية موسعا الطريق بذلك أمام انبثاق نظام دولي جديد في نطاق من التكوين والخصائص الكيفية المغايرة (٧) ، ومن ثم ، فان الازمة الدولية تأسيسا على المفهوم السابق ، هي الموقف الذي يؤدي الى انتاج تغيير مفاجيء في واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الحرجة التي يرتهن استمرار النظام الدولي ، بملامحه ومكوناته الاساسية القائمة ، بمدى المقدرة المتاحة للاطراف الفاعلة فيه على التحكم فيها والحيلولة دون خروجها من دائرتها المفروضة في العمل والتأثير .

واذا أخذنا النظام الدولي الراهن على سبيل المثال ، فانه يستطيع أن يصور بجلاء الحقيقة السالفة الذكر . فالعلاقات العسكرية بين القوى العظمى الاطراف في هذا النظام — وهي العلاقات التي تبنى في أساسها على امتلاك أسلحة استراتيجية بالغة الخطورة وكذلك امتلاك المقدرة على الردع النووي المتبادل — بشكل واحدة من أخطر المتغيرات الحرجة المتحكمة في توازن هذا النظام واستقراره . وانطلاقا من ذلك ، فان أي تغيير مفاجيء من شأنه أن ينتقص من المقدرة الرادعة لاي من هذه القوى العظمى ، سيحدث لا محالة أزمة في داخل النظام . واذا كان من غير المحتمل من الناحية الفعلية أو الواقعية — أن تؤدي أزمة ردع

طارئة الى الانهيار الفوري والكامل للنظام الدولي بكل مكوناته وخصائصه الحالية ، الا أن ذلك الاحتمال يبقى صحيحا من الناحية النظرية البحتة (٨) ، ومن أمثلة ذلك ، أن أزمة فجوة الصواريخ Missile Gap التي ظهرت في سياق التسابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول انتاج الاسلحة الاستراتيجيه الهجومية في أواخر الخمسينات ، لم تنسف مقومات الردع الاستراتيجي المتبادل بين الطرفين وبالتالي اندلاع الحرب النووية ، وانما أمكن تجاوزها عن طريق التصحيح اللاحق لمعادلة التسليح الاستراتيجي بينها وتثبيتها عند نقطة التكافؤ النووي Nuclear Parity ومن هنا ، فان هذا المتغير الاستراتيجي أو الحرج ظل محتفظا بكامل تأثيراته الرادعة ودون أن يسيء الى استقرار النظام الدولي باي درجة من الاهمية .

على أن مدى قدرة النظام الدولي على مقاومة ضغوط الازمة المفاجئة التي يتعرض لها بحيث يتجاوزها أو يستسلم لها ، انما يتوقف على طبيعة هيكله العام الذي هو في حقيقة الامر بمثابة عموده الفقري ، وكذلك بحسب طبيعة الضوابط التي تهيمن على عملياته وتحدد صورة أنماطه التفاعلية . فأحيانا تكون الحساسيه الدولية لضغوط الازمة واضحة بدرجة عنيفة وفي حالات أخرى تكون هذه الحساسية محدودة أو منخفضـــــه وبالتالي تتوقف التأثيرات النهائية التي تتركها الازمة على النظام الدولي ككل بحسب هذا التفاوت في معدلات الحساسية الدولية من الازمة والتي هي في حقيقتها بمثابة قوة ضاغطة في اتجاه الاستجابة على هذه الصورة أو تلك . (٩)

ويدلل بعض أساتذة العلاقات الدولية على صحة الافتراض السابق بقولهم أنه اذا أقمنا مقارنة بين نظام القطبية الثنائية Bipolar System والنظام الدولي القائم على تعدد الاقطاب Multipolar System فسنجد أن النظام الاول يتميز بوجود ضغوط مستمرة مما يدفع الى حدوث الازمات على نحو متكرر (قدرها دين راسك وزير خارجية أمريكا الاسبق بسبعةٍ وأربعين أزمة دولية في الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٦) (١٠) ، وهو ما لا يمكن أن يتواجد في النظام الاخر بنفس الصورة ، وهم يعللون ذلك بقولهم أن نظام القطبية الثنائية يقوم من حيث هيكله العام على وجود محورين أو قطبين يناصبان بعضهما العداء المستمر . ومن ثم فان أي بادرة تصدر عن أحد هذين القطبين لدفع الاوضاع القائمة الى نقطة الازمة سوف تواجه على الفور برد فعل مضـــــاد من قبل القطب الاخر ، أي أن الحساسيات العدائية المتبادلة في مثل هذا النظام تكون مرتفعة جدا(١١) .

أما في ظل نظام متعدد الاقطاب ، فان المسلك المتشدد لاحد الاقطاب في موقف من المواقف قد لا ينتج عنه بالضرورة استثارة الازمة أو تصعيد النزاع الى نقطة المواجهة الحرجة بين مراكز القوى الدولية المختلفة التي يتشكل منها النظام الدولي في صورته تلك . (١٢)

هذا عن طبيعة النظام الدولي من حيث هيكله العام ، وارتباط هذا الهيكل بمدى شيوع الازمات الدولية وتكرارها . أما عن الناحية الاخرى المتعلقة بموضوع الضوابط التي تسيطر على الكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكذلك على الانماط التفاعلية التي تجري في نطاقه ، فحيث تكون هذه الضوابط ضعيفة أو غير مستقرة فان حدوث ازمه دولية واحدة قد يؤدي الى نشوب الحرب . اما حيث تكون هذه الضوابط قوية ومستقرة فان النظام الدولي يكون في وضع يمكنه من امتصاص ضغوط العديد من الازمات وتجاوزها دون أن يفلت الزمام في أي منها وبالشكل الذي يحول دون تصاعدها الى نقطة الحرب . بل يذهب التحليل الى ما هو أبعد من ذلك فيقول انه حتى لو اندلعت الحرب النووية في طورها المبدئي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فان امتلاك كلٍ منهما لمقدرة هائلة على الابادة والدمار ستكون من بين أقوى الضوابط المتاحة لديهما لاسترجاع سيطرتهما على الازمة والحيلولة دون تفاقمها الى نقطة الدمار الكامل والنهائي للنظام الدولي القائم . (١٣)

فاذا انتقلنا الى البحث في الكيفية التي تؤثر بها الازمة الدولية في أجهزة اتخاذ القرارات داخل الدول التي تعنيها الازمة فسنجد الاتي :

ا ــ انه كلما تعاظم الخطر الناتج عن الازمة في تهديد المصالح القومية كان اتخاذ القرار المتصل بمواجهة الازمة او بمعالجتها على أعلى المستويات المسئولة .

ب ــ أن المعلومات والحقائق التي تبنى عليها قرارات مواجهة الازمة غالبا ما تكون غير مكتملة بسبب ضيق الوقت الذي لا يسمح بتجميع كل ما هو ضروري ومطلوب منها ، يضـــيف الى ذلك عدم وجود بيـــانات جاهزة نتيجة عدم التنبؤ أو التوقع المسبق لحدوث تلك الازمات .

ج ــ أن عدم اكتمال صورة الحقائق المطلوب التعرف عليها عن الازمة ، يدفع بأجهزة اتخاذ القرارات

في مثل هذه الاحوال ، الى اجراء مقارنات بين الازمة التي ينعين عليها ان تواجهها بقرار ما وبين المواقف الدولية المماثله التي حدثت في الماضي ، وقد يتلازم مع هذا الاجراء الاعتماد على الاحكام السابقة عن أطراف الازمة الاخرين من حيث درجة عدائيتهم أو صداقتهم للدولة صاحبة القرار .

د ــ أنه بالمقارنة مع الاستجابات التي تحدث ازاء المواقف الدولية العادية ، فان استجابة أجهزة اتخاذ القرارات في ظروف الازمة الدولية تنحو لان تكون اقوى من اللازم أو أضعف من اللازم . (١٤)

ثانيا ــ العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولي : الاطـــار العـــام

لكي نتعرف على الخصائص المميزة لمرحلة الوفاق الدولي ، والكيفية التي يؤثر بها هذا الوفاق في دبلوماسية الازمات ، فانه يصبح من الضروري استرجاع خصائص مرحلة الحرب الباردة ولو بشيء من الايجاز ، وذلك لكي نبين مدى التغير الذي لحق باستراتيجية ادارة الازمات الدولية في الماضي عنه في وقتنا الحاضر .

فقد تميزت المراحل الاولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي يمتلىء بكل أسباب الصراع المذهبي ، والتوتر السياسي ، والتهديد الدبلوماسي ، والحرب النفسية والدعائية ، والضغوط الاقتصادية ، وتصاعد اخطار سباق التسلح بشكل لم يسبق له مثيل ، وتفجر العديد من الحروب المحلية او المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية والشرق الاوسط .. الخ ، وهي الحروب التي وقف الخوف المشترك لكل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من الاخطار التدميرية الهائلة للحرب النووية ، حائلا بينها وبين التصاعد الى مستوى الحرب العامة بين الطرفين .

وقد تمخضت الحرب الباردة ، بكل خصائصها السابقة عن عدد من الاوضاع التي أثرت في البناء العام للعلاقات الدولية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ــ انبثاق النظام الذي عرف بالقطبية الثنائية والذي ألمحنا اليه باختصار فيما سبق ، ومضمونه وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول التابعة والاقل كثيرا في امكانات القوة ومقدراتها ، وتكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة شبه احتكار للدولة المسيطرة في داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين . ويلاحظ أن الاساس في عملية الاستقطاب الثنائي بشكلها السابق ، كان يتحدد بمعيار الانتماء الى أيديولوجية اي من الطرفين ثم يكون التخطيط لاستراتيجية كل من الكتلتين ولمصالحهما في اطار هذا التصور بل هذا الالتزام العقائدي المشترك وقد نتج عن هذا الوضـــع زيادة حدة التصلب في علاقات الكتلتين المتبـــــادلة ، وانتهاج الكثير من المواقف والسياسات المتعارضة التي كان يظن انها أقدر على دعم كيان كل منهما في مواجهة التهديد الذي يمثله نظام الاخرى ومعتقداتها بالنسبة لها . (١٥)

٢ ــ أن هذه الصراعات العقائدية وتناقضات المصالح في نطاق نظام القطبية الثنائية أدت الى افقاد نظام الامن الجماعي الذي تحملت الامم المتحدة مسئولية تطبيقه ، لكثير من أسباب قوته وفعاليته حيث بات من المتعذر التوصل الى اتفاق حول اتخاذ تدابير دولية مشتركة يكون في مقدورها احباط العدوان وتأمين هيكل التوازن القائم ضد أخطار الاختلال ، فضلا عن الاسراف الواضح في سوء استعمال حق الفيتو مما شل من سلطة مجلس الامن وأظهره بمظهر العاجز في العديد من المواقف عن أن يمارس دوره بالقوة المطلوبة . وقد كانت النتيجة المحتمة لذلك التوسع التدريجي في اقامة الاحلاف العسكرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة التي اتخذتها أداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة الاحتواء التي طبقتها في مواجهة الكتلة السوفيتية . (١٦)

٣ ــ أن السباق الرهيب في قطاع الاسلحة النووية ، والاسلحة الاستراتيجية الهجومية بالذات ، قد خلق مقوما جديدا للتوازن الدولي يقوم على فكرة الردع النووي المتبادل بكل حساباته اللاموضوعية والمتناهية التعقيد ، وكان معنى فشل الردع انهيار التوازن الدولي من اساسه ، وتلك أيضا حقيقة سبقت الاشارة اليها . وبذا انتقلت مسئولية الابقاء على توازن القوى العالمي بمفهومه الجديد ، أو ما أطلق عليه توازن الرعب النووي ، من الاجهزة والمؤسسات الدولية التي وكل اليها المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب مباشرة مسئولية تطبيق نظام الامن الجماعي كما ذكرنا ، الى القوتين العظميين ، وأصبح لهذا الوضع الجديد

مخاطره الرهيبة التي لا يمكن انكارها فيما يتعلق بقضية الحرب والسلام في المجتمع الدولي .

على أن هذه النزعات المتصلبة ، بكل الاخطار والمضاعفات التي انتهت اليها ، بدأت تلين وتدخل طور الاعتدال والواقعية منذ أواخر الخمسينات بفعل العوامل والاسباب الآتية :

(أ) التحورات الاساسية التي طرأت على نظام القطبية الثنائية بتأثير نحو النزعات الاستقلالية داخل الكتلتين الغربية والسوفيتية ، مما انتهى الى تعدد مراكز القرارات في داخل كل منهما بعد أن كانت هـــذه السلطة احتكارا للقوة الاعظم فقط ، وبذا انتقلت القطبية الثنائية من الطور التقليدي الجامد الى الطور المرن . كما تحقق أيضا عن هذا التغيير أن أصبح للدول الصغرى والمحايدة صوت مسموع في الشئون الدولية وبدرجة لم تكن لتتحقق فيما لو لم تتكسر هذه الهيمنة الثنائية الكاملة على النظام الدولي .

(ب) تراجع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حتمية الحرب واقراره بامكانية التعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي وهو ما كان يعني انتقال العلاقات بين الكتلتين من طور الصراع الى طور التنافس .

(ج) التدهور الواضح في أهمية الاحلاف والتكتلات العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الهائلة التي ألغت دور هذه الاحلاف كقواعد وسيطة في الحرب ، وبذا أصبحت الاحلاف العسكرية مجرد رموز أو أدوات تؤكد أكثر ما تؤكد على معنى التضامن السياسي بين الدول المنضمة اليها .

(د) حرص القوتين العظميين على المشاركة في تدابير واجراءات مشتركة تستهدف تجميد عملية الانتشار النووي كضمان نحو تضييق احتمالات وقوع الحرب النووية ، وذلك بالاضافة الى مشاركتهما في موضوعات حيوية اخرى تؤثر في نظام الامن الدولي الى أبعد حد مثل مباحثات الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، ومؤتمر الأمن والتعاون الاوربي ، ومباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات في منطقة وسط أوربا .. الخ .

(هـ) ادراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه كلما تكثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المتبادلة ، كلما كان ذلك في مصلحة السلام العالمي .

(و) التطلعات التكنولوجية المتزايدة للاتحاد السوفيتي ، وحيث استحوذت عليه في السنوات الاخيرة الرغبة في الافادة من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في الغرب ، وبخاصة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في قطاع التنمية الصناعية ، وبما يحقق له معدلات أكبر في النمو الاقتصادي والتطور الصناعي .

(ز) تصاعد اخطار الصين كقوة نووية ، وادراك القوتين العظميين لمضاعفات عدم الاتفاق بينهما في مواجهة هذا التحدي الجديد . ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي حدت بالولايات المتحدة الى خلق فرص للحوار والتقارب بينها وبين الصين بعد فترة من الخصومة والعداء الشديدين كما أدت من ناحية ثانية الى اجتذاب الصين الى دائرة المشاركة الفعالة في النظام السياسي الدولي بعد أن ظلت معزولة ــ قسرا ــ عنه قرابة ربع قرن .

لقد كانت المحصلة الاخيرة لتفاعل العوامل والمتغيرات السابقة هي ظهور تلك المرحلة الجـــديدة في العلاقات الدولية التي اصطلح على تسميتها بمرحلة الوفاق الدولي ، هذا الوفاق الذي أصبح يمثل بكل مقاييس قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة . (١٧)

ثالثا ــ الحرب الباردة والوفاق الدولي ومظاهر الاختلاف في معالم دبلوماسية الازمات

اذا جئنا الى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة ، أو بالاحرى في ظل هذا النمط التصارعي للعلاقات الدولية ، فنجد أنها كانت تتمثل في الآتي :

(١) تصور الازمات الدولية من منظور عقائدي : فقد دأبت القوى الكبرى الاطراف في الازمات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة على النظر اليها من الزاوية العقائدية وعلى اعتبار أن تلك الازمات لم تخرج في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين نقيضين ومنفصلين من المبادىء والمعتقدات والقيم ، وأن هذا التناقض في الايدولوجيتين الماركسية والرأسمالية كان يشكل القوة المحركة الرئيســـية للصراعات الدائرة بين النظامين .

وسواء كانت هذه الذرائع الايديولوجية التي استخدمت في تبرير مسلك كل من الكتلتين ازاء الازمات التي نمع بينهما ، حقيقية أو مبالغا فيها ، فانها كانت عند هذه المرحلة من تطور العلاقات بينهما تمثل مصدرا أساسيا من مصادر التصلب في تصرفاتهما ، وعاملا مهما من عوامل تسخين الازمات الدولية ، ومضاعفة حدة التوترات الكامنة فيها .

(٢) الاثارة الدعائية : أيضا فانه من العناصر الثابتة والملحوظة بوضوح في استراتيجية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على أسلوب الاثارة الدعائية المكثفة التي حاولت الاطراف الكبرى في تلك الازمات أن تحيط بها تحركاتها . وتمثل الخطوة الرئيسية لمثل هذا النوع من الانماط الدعائيـــة غير المنضبطة في ادارة الازمات الدولية ، في ما كان يمكن أن تخلقه من انطباعات زائفة أو مشوشة في أذهان أطراف الازمة المعنيين حول نواياهم ودوافعهم وأهدافهم في مواجهة بعضهم ، وهي كلها اعتبارات بالغة الاهمية عند اتخاذ قرارات مواجهة الازمة ، ويكون الناتج النهائي لذلك المناخ المتلىء بكـــل عوامل الاثارة الدعائية ، هو اضعاف مقدرة اطراف الازمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي يرتفع احتمال اتخاذ قرارات إنفعاليه لا تعبر بدقة عن تحديات الازمة كما هي في الحقيقة والواقع .

(٣) التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضييق دائرة الاختيارات وتصعيب مهمة التفاوض الدبلوماسي : لقد تلازم مع الاسلوب السابق ، شيوع نغمة التهديد المتبادل بين أطراف الازمات الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع Deterrence أو الابتزاز Blackmail ولانها على حد اعتقادهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بان سياسات كل طرف في مواجهة الازمة كانت تدار من مركز القوة .

ومن هنا ، وبمنطق سياسات مراكز القوى ، فان التهديدات المتبادلة ، وكثير منها كان يتم على سبيل التهويش ــ غالبا ما كانت تؤدى الى تضييق دائرة الاختيارات المفتوحة أمام أطراف الازمة المعنيين ، وافقاد مهمة التفاوض الدبلوماسي ذلك القدر الضروري من المرونة اللازمة لادارة الازمة والسير بها في طريق حل تقبل به كل هذه الاطراف . ومن هنا أيضا ، فان المخرج من ورطة الطرق المسدودة في حل الازمة ، كان يتحقق في أكثر الحالات أما بانصياع أحد هذه الاطراف للضغط تحت تبرير أنه فعل ذلك طواعية وبمحض ارادته وذلك انقاذا لماء الوجه أو تجميد الازمة لفترة من الوقت (تمييع الحل) ، مع ادراك أطرافها أنها ستعود الى التفجر وربما بصورة أعنف في مرحلة لاحقة (من أمثلة ذلك أزمة برلين وأزمة مضايق كميوي) ، أو ترك الازمة تتداعى على شكل صراع محدود مع تجنب أن تكون كل القوى الرئيسية أطرافا مباشرة فيها درءا لاحتمالات التصاعد ، ومن أمثلة هذا الوضع الاخير : الازمة الكورية وأزمة السويس والازمة الفيتنامية حيث امتنع الاتحاد السوفيتي عن التدخل عسكريا في كل الحروب المحدودة التي تفجرت بسبب هذه الازمات .

(٤) السعي الى تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بين الكتلتين : مما دام أن أسلوب التهديد والابتزاز كان من أبرز العناصر التي اعتمد عليها مسلك كل من الكتلتين في ادارة الازمات الدولية الناشبة بينهما ، فقد كان من الطبيعي أن يحاول كل منهما تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بينهما ، طالما أن ثمن هذه المحاولات كان دون الدخول في حرب نووية عامة أو محدودة نظرا لما كانت تعنيه هذه بالنسبة له من مخاطرات كانت بالقطع فوق طاقته على احتمالها .

اذن لم يكن الهدف هو التنسيق المشترك بقصد احتواء الازمة الدولية والاتفاق حول التدابير المناسبة والمقبولة لتسويتها ، وانما استغلال الازمة لحساب طرف على حساب الاخر ، وقد اتضح ذلك بجلاء ابان الازمة الكورية عندما أرادت الولايات المتحدة أن تستغل وجودها العسكري من خلال الامم المتحدة هناك لكي تزيح النظام الشيوعي القائم في كوريا الشمالية ، وأزمة السويس حين أرادت بنظرية الفراغ ومبدأ ايزنهاور أن تبني لها قاعدة أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط ، والازمة اللبنانية سنة ١٩٥٨ حينما أرادت بوسيلة الانزال البحري الضخم للاسطول الامريكي السادس في بيروت أن تحول دون انهيار نظام الحكم الداخلي وبالتالي التحام لبنان بتيار التحرر الوطني في أعقاب الوحدة المصرية السورية (فبراير ١٩٥٨) ، وثورة العراق (يوليو ١٩٥٨) والذي كان من الممكن أن يخلق مناخا سياسيا جديدا في المنطقة فسرته الولايات المتحدة بانه كان مضادا للمصالح الغربية ، ثم كانت هناك الازمة الفيتنامية التي أرادت الولايات المتحدة بتدخلها العسكري فيها أن تقضي على النظام الشيوعي في هانوي . ونفس الشيء ينطبق على مسلك الاتحاد السوفيتي خلال أزمة حصار برلين في عام ١٩٤٨ حينما أراد آن يفسف الوجود الغربي في برلين الغربية ، وفي

أزمة الكاريبي حينما أراد أن يستغل قواعد صواريخه في كوبا لتهديد الامن الامريكي واتخاذ ذلك بالتالي كأداة للتهديد المباشر ضد الولايات المتحدة وخلق مركز قوة جديد له في نصف العالم الغربي .

(٥) أن المبدأ الذي سيطر على مسلك أطراف تلك الأزمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الامر الواقع ، أو بتحديد أكثر فان أي تغيير يحدث في مضمون الامر الدولي القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يكسبه ثوب الشرعية الدولية ، ويحمل الاخرين على التسليم بكافة آثاره ، وعدم مقاومته بدعوى أن تلك المقاومة انما كانت تخلق أوضاعا مضادة للسلم والاستقرار الدوليين .

وتبدو هذه الصورة جليه ابان الازمة التشيكية الاولى (في سنة ١٩٤٨) التي ادت الى انملات تشيكوسلوفاكيا من قائمة الديمقراطيات الليبرالية ــ بفعل الانقلاب الذي نفذته الاقلية الشيوعية ــ وتحولها الى المعسكر الشيوعي . فقد قاوم الاتحاد السوفيتي رد الفعل الغربي ، وطلب من الدول الغربية التسليم بشرعية الامر الواقع . ثم تكرر نفس المسلك السوفيتي خلال أزمتي برلين (١٩٥٨ و ١٩٦١) حينما أراد من خلال التعرض لمركز الغرب في برلين الغربية أن يفرض الامر الواقع الذي يخدم مصالحه ، وأن يخلع على هذا المسلك مسحة من الشرعية القانونية (التعلل باتفاقيتي يالتا وبوتسدام) ، ويعطي أزمنا المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ مثالا واضحا آخر لهذه الحقيقة التي اقترنت بأزمات الحرب الباردة .

أما الكتلة الغربية فهناك أمثلة كثيرة تبرز الحقيقة السابقة ، ومنها المسلك الامريكي في الحرب الكورية حيث حاولت أن تتستر وراء المنظمة العالمية لكي تبدل جذريا في مضمون الامر الدولي القائم في تلك المنطقة ، وأزمة السويس التي أرادت فيها بريطانيا وفرنسا احتلال مصر وتغيير معالم الخريطة السياسية للمنطقة بحجة مقاومة اجراء تأميم قناة السويس ووضع اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) بشأن حرية الملاحة الدولية في القناة موضع التنفيذ ، وهكذا .

(٦) ضعف دور الامم المتحدة في مواجهة الازمات الدولية وتعذر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويقها :

كان واضحا ابان مرحلة الحرب الباردة ، انه فيما عدا الازمات الدولية التي وجدت فيها القوتان العظميان نفسيهما ، بحكم الظروف أو ضغوط الواقع ، في اتجاه واحد ، مثلما حدث في المراحل النهائية من أزمة السويس (١٩٥٦) وبالتحديد بعد التدخل الانجلوفرنسي المسلح في مصر ، فان الامم المتحدة كادت تماما أن تفقد فعاليتها كوسيط دولي في تلك الازمات ، وبالتالي فان الحلول كانت تتقرر دائما خارج نطاق المنظمة العالمية .

وبالطبع ، فانه ليس من الصعب تفسير أسباب هذا الوضع غير الطبيعي ، وبخاصة مع منظمة عالمية أقامتها كل الدول وأعطتها اعترافا شرعيا دوليا اجماعيا وأوكلت اليها سلطة حل نزاعاتها وتسويتها بما يتفق ومبادىء وأحكام القانون الدولي وربما يصون السلم الدولي ضد ما يتهدده من أخطار . فالامم المتحدة كانت قد تحولت الى ساحة واسعة بصراعات القوى الكبرى وضغوطها ومناوراتها ، وهي كلها حواجز قسمت المنظمة العالمية على نفسها وحالت تماما بينها وبين تنفيذ تدابير دولية فعالة في مواجهة الاكثرية الساحقة من الازمات الدولية التي وقعت خلال المرحلة التي يشملها التحليل . ومن هنا ، فان حلول الازمات الدولية تقررت بطريقة أوتوقراطية في اطار الهيمنة الامريكية السوفيتية شبه الكاملة على النظام الدولي ، وبما يبعد بها تماما عن روح المشاركة الدولية الواسعة والمسئولة في نفس الوقت .

(٧) أن عملية الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان المتصارعتان أدت الى ارتفاع تأثير الاطراف الثالثة على الاطراف الرئيسيين في الازمات الدولية ، والمقصود بالاطراف الثالثة ليس الاطراف المحايدة وانما الاطراف المنحازة لاي من الجانبين . فهذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التي تدار بها الازمات الدولية وعائقا في طريق تسويتها بطريقة مقبولة وفي نفس الوقت فانه كان يضاعف من احتمالات اتخاذ قرارات غير معبرة عن القناعات الذاتية للقوى الكبرى ، وذلك على سبيل ارضاء نزعات هذه الاطراف الثالثة وتلبية توقعاتها ، وابقاء على الانضباط داخل المحالفات التي تنظم الدول التابعة لكل من الجانبين .

وهناك العديد من الامثلة التي تصور الوضع السابق : فمسلك الولايات المتحدة من أزمة مضايق كموي التي نشبت بينها وبين الصين الشعبية في عام ١٩٥٨ ، لا يمكن عزله عن تأثير دولة صغرى مثل فرموزا التي كانت لها ادعاءات سيادة على الاراضي الصينية كلها وبما يتعارض والسلطة الشرعية لنظام

الحكم القائم في بكين . ونفس الشيء حدث بالنسبة لتأثير كوريا الجنوبية على الولايات المتحدة طيلة الفترة التي استغرقتها أزمة الحرب الكورية في أوائل الخمسينات كما ينطبق ذات الوضع على تأثير دولة صغرى مثل اليابان في أزمة العلاقات الصينية السوفيتية في مطلع الستينات . ، وهكذا (١٨)

تلك كانت اجمالا اهم ملامح دبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة ، التي اختلفت كثيرا في مرحلة الوفاق الدولي وتحورت على النحو التالي :

(أ) استحالة مواجهة الازمة الدولية بوسيلة الحرب النووية العامة : فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التي بلورتها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظميين ، اقرارهما باستحالة الالتجاء الى وسيلة الحرب النووية العامة في مواجهة الازمات الدولية التي تقع ، أيا ما كانت درجة خطورة هذه الازمات ، أو ما تواجه به أطرافها من تحد أو تهديد .

وتستند هذه القناعة المشتركة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن توازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فانه يصبح من غير الواقعي بالمرة تصور أن الاهداف التي تشتمل عليها صراعات تلك القوى النووية — بالغا ما كانت أهميتهـا — يمكن أن تبرر الاثارة المتعمدة أو المدبرة للحرب النووية لعى المستوى الاستراتيجي العام ، ذلك ان الفجوة أو بالاحرى الاختلال بين عنف الحرب النووية وبين أي هدف للسياسة الخارجية ، هو من الاتساع بحيث أن دفع الصراع الى نقطة الانفجار النووي يعد عملا من أعمال الجنون (Irrational) . فالردع يعتمد أساسا ليس فقط على كمية الدمار التي تستطيع الدولة النووية المثيرة للحرب امتصاصها ، ولكن أيضا على ما تتوقع الحصول عليه من عوائد أو مزايا بالمقابل . ولما كانت الحرب النووية الاستراتيجية هي حرب دمار عنيف لمختلف أطرافها وبالشكل الذي تتضاءل أمامه كثيرا أية مزايا يمكن أن تحقق لهذا الطرف أو ذاك ، لذا فان التهديد باثارة الحرب النووية العامة لارغام احدى القوى النووية الكبرى على الاذعان لضغوط الطرف الاخر واجابتـــــه لمطالبه ، لا يمكن أن يكون موضع تصديق (١٩) ، وهذه الحقيقة يطلق عليها هيرمان كاهن Nuclear Incredulity (٢٠)

لقد أصبحت وظيفة القوات الاستراتيجية النووية لكل من الدولتين العظميين ، تتمثل أساسا في الردع ، وليس الدخول في حرب نووية استراتيجية مدبرة من قبل أي منهما .

وبالاضافة ، وكما يقال ، فان التدعم المستمر والمعاظم لقدرات هذه القوات الاستراتيجية النووية على كلا الجانبين ، يثير شكوكا كثيفة حول ما يتخيله البعض نظريا بامكانية خوض القوى النووية الكبرى لحروب محدودة دون أن تستخدم فيها قواتهما الاستراتيجية الثأرية Retaliatery Forces Strategic

فأى حرب محدودة من هذا القبيل حتى ولو كانت بالاسلحة التقليدية ، تحمل في طياتها احتمالات تصـــاعدها الى المستوى الاستراتيجي ، وفي ظل توازن الرعب النووي ، فان المحصلة الاخيرة لمثل هذه الحرب المحدودة ستكون سهلة بالنسبة لكل من الطرفين ، ويزيد من خطورة ذلك الوضع أن التصاعد حتى وان لم يكن متعمدا Deliberate فانه قد يأتي بطريقة غير محسوبة أو لا ارادية Inadvertent . (٢١)

وهذه الخطوات الانتحارية للتصاعد بالصراعات والحروب المحدودة الى مستوى الحـــروب النووية الاستراتيجية أو العامة ، وسواء كان هذا التصاعد محسوبا أو غير محسوب ، هي التي تجعل من البدء بالمخاطرة — مهما كانت محدودة — أمرا بالغ الجدية والتهديد ، وهذا هو ما يسمى بالردع الذاتي Self-Deterrence الكامن في الردع المتبادل Mutual Deterrence بين القوى النووية الكبرى . (٢٢)

وهذا الاطار العام للتحليل لم يتغير حتى مع اقدام كل من الدولتين العظميين على اقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة ABM ، اذ لا يزال توازن الرعب النووي بينهما مرتكزا في الاساس على امتـــــلاك كل منهما لامكانيات هجومية نووية جبارة قادرة على تمكنه من الحاق الدمار بخصمه حتى وان لم يكن هو البادىء بالضربة النووية الاولى ، ويعرف هذا الوضع في قاموس التوازن الاستراتيجي أو الردع النووي المتبادل الراهن بين الطرفين بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية Second Strike Capability . (٢٣)

ولا يبدو أن أيا من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة بصدد امتلاك دفاعات محكمة وشاملة ضد خطر الهجوم عليها بالاسلحة النووية ، ويرجع ذلك اما الى قصور تكنولوجي في وسائل الدفاع ضد الحرب النووية

الهجومية ، او الى التكاليف الخيالية لتنفيذ مثل تلك النظم الدفاعية ، ثم أن الضوابط التي تحاول الدولتان فرضها على سباقهما في قطاع التسلح الاستراتيجي من خلال المفاوضات المعروفة بسولت التي انتهت مرحلتها الاولى بالتوقيع على اتفاقية موسكو في مايو ١٩٧٢ ، ولا تزال مرحلتها الثانية مستمرة وان كانت ثمة بوادر كثيرة تشير الى قرب انتهائها(٢٤) .

ولعل ما سبق هو السبب في أن القوتين العظميين في مواجهتهما للازمات التي تنشب بينهما يتوخيان منتهى الحذر ، وهما ينطلقان من المفهوم الذي يقول أن رد الفعل اللين Underretaliation افضل على أي حال من رد فعل انتقامي مبالغ فيه Overretaliation (٢٥)

ويخلص البعض من ذلك الى قولهم أنه حين تصبح مخاطر الحرب انتحارية أو قريبة من ذلك ، فان الحرب أو التهديد بالحرب يصبح حلا مرفوضا من كافة الاطراف ، ومن ثم يتجه التركيز الى الحلول الوسط . (٢٦)

هذه هي أولى عناصر استراتيجية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الوفاق . رفض الحرب النووية بحسم كمنطلق للحل ، والبحث عن الحلول الوسط التي تقبلها مختلف الاطراف المعنية كمخرج من الموقف الذي تجد نفسها كلها متورطة فيه .

(ب) تأسيسا على ما سبق فان الحلول لم تعد تفرض من مراكز القوة Positions of Strength كما تم التراجع نهائيا عن منهاج سياسات الحافة (Brnikmanship) في مواجهة الازمات الدولية ومن ثم فقد أصبحت هذه الحلول تأبى وهى أكثر انصياعا لمقتضيات الواقع الدولى بكل أبعاده ودلالاته ، أو بتحديد أدق فان حلول الازمة لم تعد تخرج عن كونها التعبير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التى تتحكم فى التوازن العام للنظام الدولى القائم .

لم تعد المسألة آذن مسألة التصعيد المتبادل لاخطار الازمة الدولية الى نقطة قريبة من الانفجار واتخاذ ذلك كمؤشر لقوة أطراف الازمة وصلابة مواقفهم في مواجهة بعضهم ، كما كان يحدث في مرحلة الحرب الباردة ، وانما تجاوزت القوتان العظميان هذا النمط الاستفزازي وغير المنضبط والذي يتميز بالعصبية الزائدة في ظروف الازمات ، الى نمط أكثر تعقلا وأكثر تشبعا بروح المسئولية الدولية ، وايضا أكثر تعبيرا عن التزامهما المشترك تجاه قضية السلم والامن الدوليين في عصر حروب الدمار النووي المتبادل .

(ج) يكمل المعنى السابق ويتلازم معه ، ان اجراءات مجابهة الازمة الدولية لم تعد بعيدة بحال عن مستوى توقعات الرأي العام العالمي ، وبذا اضمحلت النزعة الاوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الاطراف في تلك الازمات بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

فالمواجهة الامريكية السوفيتية في الكاريبي في عام ١٩٦٢ ، والمعروفة بأزمة الصواريخ الكوبية ، قامت على محاولة فرض حل أمريكي للازمة وإرغام الاتحاد السوفيتي على الاذعان له ، وهو ما كاد فعلا أن يصل بتلك المواجهة الى نقطة الانفجار على شكل حرب نووية عامة بين الكتلتين ، وعندما خططت الولايات المتحدة لمسلكها العنيف هذا ، فانها لم تقم وزنا ذا بال لرد الفعل الذي سيثيره تصرفها على المستوى العالمي .

ولكن ذلك كله تغير فيما بعد ، ولم يحدث في أي أزمة دولية لاحقة أن تكرر مثل هذا المسلك العدواني المتطرف من جانب أي من الطرفين ، وتشهد على ذلك أزمة الشرق الاوسط في عام ١٩٦٧ ، والازمة الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، والحرب العربية الاسرائيلية في اكتوبر ١٩٧٣ ..... الخ .

(د) ان الشرعية الدولية لم تعد شرعة الامر الواقع ، كما كان الحال في فترة الحرب الباردة ، ويكمن التبرير المنطقي لهذا التحول في أنه طالما أن سلوك القوى النووية الكبرى لم يعد انعكاسا لسياسات القوى في صورتها الفجة القديمة ، وما دام أن التوازن بينها أصبح مرتكزا على عدد من الحقائق والمقومات الاساسية المستقرة ، وما دام أن قوة الردع النووي المتبادل هي التي تحمي المصالح المشروعة لكل الاطراف في مواجهة بعضهم ، وما دام أن النمط التصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل ينبني على التعاون والتنسيق ، فانه لم يعد مقبولا بحال أن يستمر المنطق القديم الذي يقوم على النظر الى الشرعية الدولية على انها شرعة الامر الواقع ، اذ أن استمراره لم يكن يعني سوى تخريب الكيان العام المتطور لعلاقات الكتلتين وتحويلها من جديد الى صراعات قوى مجردة ، وذلك

فضلا عن انه غير ممكن في ظل توازن الرعب النووي ، فان الرغبه المشتركة في الابتعاد من تيار التعاون الذي وسعت امامه سياسات الوفاق ، اصبحت ترفض هذا المنطق الذي لم يعد يتلاءم وحقائق عصر المتغيرات الكبرى في السياسة الدولية .

ولتصوير هذا الوضع بالشواهد والاثباتات العملية يمكن الرجوع الى ازمتين دوليتين بارزتين حدثا في اواخر السبعينات ، وهما أزمة الشرق الاوسط في سنة ١٩٦٧ والازمة التشيكية في سنة ١٩٦٨ .

ففي الازمة الاولى ، وبالرغم من علاقات التحالف والارتباطات المصلحية الكاملة بين الولايات المتحده واسرائيل ، فان الولايات المتحدة لم تعترف بشرعية الاثار التي ترتبت على احتلال اسرائيل للارض العربية كنتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، وايدت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما قامت فيما بعد بوساطة دبلوماسية ايجابية لتنفيذ هذا القرار ، واذا قارنا هذا الاتجاه بالاتجاه الامريكي في سنة ١٩٤٨ عندما اغتصبت الصهيونية العالمية فلسطين وانشأت فوقها الكيان الاسرائيلي ، لتبين لنا بوضوح كيف تحولت الولايات المتحدة عن المبدأ السابق الذي يقول بأن الشرعية الدولية هي شرعية الامر الواقع . واذا كان الاتحاد السوفيتي قد اتخذ هو الاخر اتجاها يقوم على الاعتراف بشرعية الامر الواقع من نفس المشكلة في سنة ١٩٤٨ فانه تدد بقوة بعدم شرعية الاثار الدولية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في سنة ١٩٦٧ ، وألقى بثقله كاملا وراء مجلس الامن المذكور .

أما عن الازمة التشيكية التي تدخلت فيها قوات دول حلف وارسو لاسترجاع الامور الى نصابها ، فان الولايات المتحده لم تشأ — ومن ورائها دول حلف الاطلنطي أن تستغل الوضع السياسي المتدهور هناك وتتدخل في الازمة لتعرض من جديد شرعية الامر الواقع الذي يناسب مصالحها ، ومن ثم سوت الازمة التشيكية بما يحفظ للاتحاد السوفيتي مصالحه في هذه الدولة الشيوعية بعيدا عن التهديد .

(هـ) تضاؤل تأثير الاطراف الثالثة على مسلك القوى الكبرى في تعاملها مع الازمات الدولية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى التناقض الواضح في الحساسيات التي سبق أن أفرزتها عمليات الاستقطاب الثنائي في مرحلة الحرب الباردة ، ومن ثم ، فان استجابة القوى الكبرى للضغوط الجانبية التي تتعرض لها من اطراف ثالثة متحازة اليها ، لم تعد تتم على نفس المستوى السابق من القوة ، أو بعبارة أخرى ، فان استقلال القوى الكبرى في اتخاذ قرارات مواجهة الازمة الدولية — من واقع ادراكها الكامل لكل الحقائق والمتغيرات التي تحيط بالعلاقات الدولية في مرحلة الوفاق — اصبح بالمقارنة أكبر منه فيما مضى .

والحق أن ذلك يعتبر من بين عناصر التغيير الايجابي في استراتيجية ادارة الازمة الدولية ، وذلك لانه يركز في القوى الكبرى الاحساس بمسئوليتها الدولية ، ويعزل تصوراتها وافتراضاتها والتقييمات التي تجريها عن تداخل التأثيرات السلبية أو الانفعالية لهذه الاطراف الثالثة ، وهو ما يجعلها بالتالي أقدر على اتخاذ القرارات الاكثر اتفاقا وطبيعة الازمة .

ولعل من أبرز الامثلة التي تصور هذا التحول ، المسلك الامريكي ازاء الباكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية التي انتهت بانفصال الاقليم الشرقي من باكستان وقيام دولة بنجلاديش الجديدة في ديسمبر سنة ١٩٧١ . فعلى الرغم من أن الباكستان ترتبط مع الولايات المتحدة بروابط تحالف وثيقة في حلفي جنوب شرقي آسيا وبمنظمة المعاهدة المركزية ، الا أنها لم تتدخل على أي نحو فعال الى جانب حليفتها لانقاذها من الخطر المحقق الذي كان يتعرض له كيانها الاقليمي تحت ضغط التفوق العسكري للهند التي كانت ترتبط هي الاخرى مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء (أغسطس ١٩٧١) .

وكذلك فانه على الرغم من ارتباط الاتحاد السوفيتي مع مصر بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء منذ مايو ١٩٧١ ، فانه امتنع عن تزويدها بالسلاح الذي تحتاجه للدخول في حرب هجومية ضد اسرائيل ، واستمر هذا الحظر قبل وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكان تصوره أن مثل هذا السلاح الهجومي كان سيعمل على تصعيد الازمة الى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد ، وهو الشيء الذي كان يعارضه ويقف ضده تخوفا من مضاعفاته العالمية .

(و) أن تفاعل الاعتبارات السابقة كلها تبلور عنه ما يمكن أن نسميه بالاستراتيجية الجديدة لتطويق الازمات الدولية بوسيلة الاتفاق بين القوى الكبرى المسئولة . ففي كل الازمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق ، نلاحظ انه كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في موضوع التدابير والاجراءات

الدولية المضادة للازمه ، سواء تم ذلك داخل الامم المتحده أو خارجها ، وهي ظاهرة لم تعرفها بالمرة دبلوماسية الازمات في مرحلة الحر بالباردة .

والامثلة على ذلك كثيرة منها انه حين اندلعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الشرق الاوسط سارع اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي بالسفر الى الولايات المتحدة حيث رأس الوفد السوفيتي في اجتماعات الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة التي انعقدت لمناقشة أزمة الشرق الاوسط كما عقد مع الرئيس الامريكي ليندون جونسون لقاء القمة المعروف في جلاسبوره بنيوجرسي للتباحث في كيفية مواجهة الازمة ، كما أجرى كوسيجين اتصالات شخصية مماثلة مع الرئيس الفرنسي شارل ديجول حول نفس الموضوع وذلك بعد أيام قليلة من وقوع الحرب .

وأيضا فانه حين وقعت حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، سافر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى الاتحاد السوفيتي لاجراء مباحثات مباشرة مع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، واليكسي كوسيجين رئيس الوزراء ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية ، بستهدف وضع حد للحرب في الشرق الاوسط .

ولا شك في ان تكثيف عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق على مستوى القمة بين القوى الدولية الكبرى ، وتنويع قنوات الاتصال التي تربط بين مختلف مراكز صنع القرارات المؤثرة في سير تلك الازمات الدولية ، ليشكل هو الاخر واحدا من أبرز واهم معالم التغير في دبلوماسية الازمات في عصر الوفاق الدولي . فاتصالات القمة تقلل من احتمالات الوقوع في خطأ تقييم نوايا هذه الاطراف الكبرى ازاء الازمة وبالتالي يكون تحليل الموقف على مستوى أعلى من الدقة والواقعية . والتشاور بدوره يخفف كثيرا من الحساسيات التي يخلقها الانطباع الخاطيء بأن بعض اطراف الازمة يحاولون استغلالها وتوجيه مسارها بما يخدم مصالحهم وحدهم على حساب غيرهم ، وقد يكون ذلك من دواعي تعقيد الازمة وعرقلة حلها بلا مبرر . أما التنسيق فتتمثل قيمته الاساسية في أنه متى اتفقت القوى الكبرى على طبيعة التدابير والاجراءات المشتركة التي ستنفذها في مواجهة الازمة ، فان ذلك سيدفع بها على أرجح الاحتمالات الى أن تضع وراءها كل ثقلها لاكسابها كل ما هو مطلوب لها من فعالية وتاثير . وتلك كلها أمور على أكبر قدر من الاهمية لانها تزيد من احكام الضوابط التي توجه ادارة الازمة ، وبالتالي فانها تشكل ضمانة أساسية من ضمانات السير بها في طريق الامان .

رابعا ــ آدارة الازمات الدولية في عصر الوفاق : استنتاجات اخيرة

بعد أن حللنا قوى وعوامل التغير التي وصلت بدبلوماسية الازمات الدولية في عصر الوفاق ، من حيث الخصائص والاساليب ، الى ما وصلت اليه ، تبقى لنا عدة ملاحظات أخيرة نوجزها في الاتي :

(١) أن احتواء الازمات وتطويقها بالاجراءات والتدابير المشتركة التي تتوصل اليها القوى الدولية الكبرى في سياق عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق التي تتم بينها في ظروف الازمة ، انما يساعد على تاصيل السوابق كما يقنن لهذه القوى الدولية توجيهات محددة يمكن أن يسترشد بها سلوكها خلال الازمات الدولية المماثلة ، أو اذا شئنا الدقة أكثر ، فبالامكان القول بأن الحصيلة الناتجة عن تجارب القوى الكبرى في ادارة الازمات الدولية في ظل متغيرات الوفاق ، تجعل هناك باستمرار منطلقات اولية جاهزة للتعامل مع الازمات التي تنشب في المستقبل ، ويوفر ذلك قدرا مهما من الجهد أو الوقت الذي يضيع في البداية الى أن تصل هذه القوى الدولية الى تحديد نقطة البدء المناسبة في معالجة الازمة ، وقد يكون انقاذ هذا الوقت أو الجهد الضائع مدعاة الى حل الازمة على نحو أفضل .

وربما يثور اعتراض على هذا المنطق من واقع ما يردده بعض خبراء العلاقات الدولية من أن مواقف الازمات الدولية لا تتكرر أو هي غير قابلة للتكرار ، استنادا على أن لكل أزمة خواصها المميزة التي تنفرد بها على غيرها (Element of Uniqueness) .ولكن ردنا على ذلك والذي نتفق فيه مع تشارلس هرمان Hermann الخبير البارز في دراسة الازمات الدولية ، هو أن مواقف الازمات يمكن تصنيفها عموما على شكل مجموعات متميزة وذلك بمقياس الخصائص والاهمية والنطاق ... الخ ، ثم حين تقع أزمة فانه يصبح بالامكان تناولها بالتحليل والمعالجة من قبل كافة اطرافها المعنيين في ضوء انتمائها الى هذه الفئة أو تلك .

ويرتكز هذا ، الرأي الاخير على افتراض واقعي مؤداه أن أجهزة اتخاذ القرارات المسئولة في داخل هذه القوى الدولية الكبرى لا تخطط لقراراتها في فراغ ، وانما على ضوء الخبرة الفنية المتخصصة التي تبذلها لها أجهزة ومجموعات البحث والدراسة المعاونة . (٢٨) .

(٢) أنه فضلا عن النتيجة الايجابية السابقة ، فان دبلوماسية الازمات في عصر الوفاق بكل الدروس المستفادة منها ، انما هي بمثابة انضاج لسلوك القوى الكبرى وتعميق لتجاربها ودعم لخبراتها في واحد من أخطر قطاعات السلوك الدولي على الاطلاق ، الا وهو القطاع المتعلق بكيفية كبح جماح الازمات الدولية وامتصاص توتراتها وتصميم الحلول المتوازنة والمقبولة لها .

(٣) واخيرا ، فان نجاح هذه القوى الكبرى في معالجة الازمات بنمط دبلوماسي اتفاقي ، انما يساعد على توسيع آفاق التعاون بينها وانجاح اهدافه في مختلف مجالات التعامل المادي والبعيد عن جو الازمة بمفهومها السابق .

مراجـــع البحث

Herman Kahn, On Thermonuclear War, (The Free Press, New York, 1969, PP 290-295.

Jerome D. Frank, Sanity & Survival: Psychological Aspects of War and Peace, (Vintage Books, New York, 1967), PP. 165-191.

F. Pasternak, US Concepts of Crisis Diplomacy, **International Affairs,** (Moscow), June 1972, PP. 96-98.

J. F. Triska, and D. D. Finely, Soviet Foreign Policy, (The Macmillan Company, New York, 1969), P. 317.

K. E. Boulding, Conflict and Defense, (Harper & Row, New York, 1963), P. 250.

A. J. Wiener and H. Kahn (eds), Crisis and Arms Control, Hudson Institute, Advanced Research Projects, No. SD-105, 1963, P. 12.

O. R Young, The Intermediaries: Third Parties in International Crises, (Princeton University Press, Princeton, 1967), P. 10.

R. N. Rosencrance, Action and Reaction in World Politics, (Little & Brown, Boston, 1963).

Charles F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, in, James Rosenau, (ed), International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1969), P. 411.

Ibid, P. 412

Ibid, P. 410

K. N. Waltz, The Stability of A Bipolar World, **Deadalus,** XCIII, 3 (1964) P. 883.

Ibid

Charles Mc Clelland, The Acute International Crisis **World Politics,** XIV, 1 (1961), PP. 187-188.

Raymond Aron, Peace and War, translated by R. Howard and A. B. Fox, (Doubleday and Company, Inc., Garden City, 1966), P. 565.

C. F. Hermann, The International Crisis as a Situational Variable, **op cit,** PP. 416-417

John H. Herz, International Politics in the Atomic Age, (Columbia University Press, New York, 1959), PP. 111-167.

Policy Patterns: Alliances and Collective Security, in Charles P. Schleicher, International Relations: Co-operation and Conflict, (Prentice Hall of India, New Delhi, 1963), P. 304.

Klaus Knorr, on the Uses of Military Power in the Nuclear Age, (Princeton University Press, New Jersey, 1966), P. 89.

Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios, (Praeger, New York, 1965) P. 89

Olaus Knorr **op. cit,** P. 90

Ibid, P. 90

Ibid, PP. 102-103

Karl Deutsch, The Nerves of Government, (The Free Press, New York, 1963), P. 194.

Kalus Knorr, **op. cit,** P. 114

Raymond Aron, What Is A Theory of International Relations? **Journal of International Affairs,** XXI 2 (1967), P. 188

C. F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, **op. cit,** P. 411